Distr.
GENERAL

S/1997/795
14 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ التي تلقيتها من رئيس اللجنة الدولية للمتابعة التي أنشئت وفقا لولاية البعثة المشتركة بين البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

ومرفق بهذه الرسالة التقرير الدوري الخامس للدول الأعضاء المشاركة في البعثة، وذلك على النحو المطلوب من قبل مجلس الأمن في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧. وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وضميمتها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي

أتشرف بأن أبعث إليكم طيا التقرير الخامس الذي يشمل الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والذي طلبه مجلس الأمن وفقا للقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) المتصل بالحالة في جمهورية جنوب أفريقيا.

(توقيع) الفريق أمادو توماني توري
رئيس اللجنة الدولية للمتابعة

ضميمة

التقرير الخامس المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١١٢٥ (١٩٩٧) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

مقدمة

١ - فيما يلي التقرير الخامس الذي طلب مجلس الأمن تقديمه من الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧).

٢ - ويعرض هذا التقرير تطور الحالة في أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

الإدارة السياسية

٣ - إن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الجنرال أمادو توماني توري، هي الهيئة التي توجه عمل البعثة لأنها تتلقى التوجيه السياسي اللازم مباشرة من رؤساء الدول المعنية وبخاصة رئيس جمهورية غابون وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٤ - وقد وضعت اللجنة الدولية للمتابعة خطة عمل لنفسها تتضمن لُب البنود الأساسية لاتفاقات بانغي وتعد برنامجا يتمثل في الآتي:

- **تشكيل حكومة وحدة وطنية؛**

- **اعتماد قانون للعفو لصالح من ارتكبوا مخالفات في إطار التمرد الثالث؛**

- **نزع السلاح (يسلم المتمردين السابقين لأسلحتهم بشرف وكرامة واستعادة البعثة للأسلحة من الميليشيات والسكان المدنيين)؛**

- **تنفيذ توصيات مجلس الدفاع؛**

- **وضع رؤساء الدولة السابقين؛**

- **وقف تنفيذ الإجراءات القضائية الناشئة عن تقرير مراجعي الحسابات من أعضاء البرلمان؛**

- **المرحلة النهائية للمصالحة الوطنية مع القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن (تنظيم حلقات دراسية إقليمية وقطاعية للتوعية وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ووضع قانون انتخابي وتمكين الأحزاب السياسية من استخدام وسائط الإعلام التابعة للدولة، الخ).**

٥ - تخضع البعثة للإشراف السامي لسمو الرئيس الحاج عمر بانغو رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء دول اللجنة الدولية للوساطة. كما أنها تخضع للسلطة السياسية للجنرال أمادو توماني توري رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.

تنفيذ اتفاقات بانغي

تطبيق قانون العفو المتعلق بالمخالفات المرتبطة بالتمرد الثالث واختلاس الأموال العامة الجاري التحقيق فيها

٦ - وكما أشير إليه في التقارير السابقة، طبق قانون العفو الذي صدر في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، بكثير من الواقعية والتفهم فيما يتعلق بالجزاءات الواجب فرضها على المواطنين الحائزين على أسلحة قتال بطريقة غير مشروعة بعد مهلة الـ ١٥ يوما التي حددها القانون. وهذه الواقعية هي التي أتاحت للجنة الدولية للمتابعة التفاوض مع المتمردين السابقين وحملهم على العودة إلى ثكناتهم بشرف وكرامة ومعهم أسلحتهم. وقد سهل ذلك أيضا تنظيم وإجراء حملة التوعية واستعادة أسلحة القتال من السكان المدنيين في الفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تحت إدارة اللجنة الفنية لنزع السلاح التي ترأسها الوزير المفوض لدى وزير إدارة الإقليم المسؤول عن الأمن العام ونزع السلاح.

نزع السلاح

٧ - هذه من غير شك أدق مراحل عملية المصالحة الوطنية. وقد اتبعت في ذلك مرحلتان رئيسيتان مما مكن من إجراء هذه العملية بكفاءة (أ) مرحلة التوعية والتطوع؛ (ب) مرحلة التحريات والتدخل وتنفيذ القانون. مرحلة التطوع، هي المرحلة الأولية التي انتهت في ٣٠ أيلول/سبتمبر كما ينص على ذلك القرار الوزاري الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكان القصد منها توعية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق حملة في الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة ووضع اللافتات والرايات في شوارع بانغي الرئيسية مع شعارات تدعو إلى السلام والوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ونزع السلاح. وقد حصل المواطنون الوطنيون الذين ردوا أسلحتهم من تلقاء أنفسهم على مكافأة لقاء ذلك، لتشجيع الآخرين على إعادة الأسلحة التي كانت بحوزتهم. ومن الجدير بالذكر هنا أن الأمر لا يتعلق البتة بعملية شراء للأسلحة.

٨ - بعد استعادة أسلحة المتمردين السابقين، تمثلت المرحلة الثانية في جمع الأسلحة الموجودة في حوزة المدنيين والميليشيات والحائزين عليها بطرق غير مشروعة. ولهذا الغرض، عينت اللجنة الدولية للمتابعة بالاتفاق مع حكومة أفريقيا الوسطى، ١٠ أشخاص (نواب، ورؤساء أحياء، ومتمردون سابقون وقادة رأي) كرؤساء للجان المحلية لنزع السلاح كل في منطقته. وقد عمل هؤلاء بعد تعيينهم في دوائرهم على إنشاء لجان نزع سلاح في كل حي. وكان دورهم يتمثل في توعية السكان عن طريق اجتماعات غير مباشرة ولقاءات ومناقشات ومداولات ومحادثات على نطاق ضيق وزيارات للأحياء لإقناع السكان بضرورة تسليم الأسلحة الموجودة في حوزتهم بصورة غير مشروعة.

٩ - وقد خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بفضل الالتزام الذي ما فتئ يثبته ممثله المقيم في بانغي السيد بيير إيتيان ل - و، تمويلا قدره ٠٠٠ ٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (أخذت من أموال المشروع CAF/97/001**) لتعويض الأخصائيين العشرة والأعيان ورؤساء الأحياء وقادة الرأي. وحصل الأشخاص الذين سلموا الأسلحة بطريقة طوعية أو الذين ساعدوا على جمعها على مكافأة رمزية. وكان القصد من هذه المكافأة التي تتراوح بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٥ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥ إلى ١٠ دولارات) وفقا لنوع السـلاح، إلى تبرئة المدنيين الذين يسلمـون أسلحة. وقد حظيت الأسلحة الثقيلة بوضع خاص حيث كانت المكافآت تتراوح من ٠٠٠ ١٥ ألف إلى ٠٠٠ ٧٥ ألف من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (من ٣٠ إلى ١٥٠ دولارا) وفقا لنوع السلاح.**

١٠ - مرحلة التحريات والتدخل وتنفيذ القانون بدأت فور انتهاء المرحلة الأولى. وتتعلق في الواقع بالتعاون مع المخبرين الذين يحصلون على مكافآت وفقا لنوعية معلوماتهم. ومن شأن ذلك أن يمكن من تحديد مواقع مخابئ السلاح المحتملة. وخلال هذه الفترة التي بدأت فعلا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بعد أن مددها رئيس الدولة، فإن كل شخص يضبط وبحوزته سلاح قتال بدون رخصة يحال على العدالة. وستكون البعثة مدعوة إلى القيام بعملية تفتيش تجريها بالتنسيق مع قوات الدفاع الوطنية وقوات الأمن باستثناء الأمن الرئاسي.

١١ - وقد وقعت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ جميع الأحزاب السياسية باختلاف مشاربها بيانات ووجهت نداء مشتركا إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لحثه على المضي بثبات في درب السلام والمصالحة الوطنية والتخلص من أسلحة القتال التي قد تكون موجودة بحوزته بصورة غير قانونية. وهذه هي المرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ التي تجتمع فيها الأحزاب السياسية التي تتكون منها الأغلبية الرئاسية وأحزاب المعارضة المعتدلة والمتشددة للتوقيع معا على وثيقة بمثل هذه الأهمية.

١٢ - ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تسليم الأسلحة التالية إلى البعثة:

الأسلحة الثقيلة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ٢٩ أيلول/ سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
مدافع هاون عيار ١٢٠	تم تسليم ٢ من مجموع ٤	
مدافع هاون عيار ٨١	تم تسليم ١٣ من مجموع ١٥	٤
مدافع هاون عيار ٦٠	تم تسليم ١٣ من مجموع ١٩	١
مدافع رشاشة عيار ١٤,٥	تم تسليم ٦ من مجموع ٦	
مدافع رشاشة عيار ١٢,٧	تم تسليم ٢ من مجموع ٣	
مدافع عيار ٧٥ غير مرتدة	تم تسليم ٢ من مجموع ٢	
قاذفات صواريخ مضادة للدبابات عيار ٧٣	تم تسليم ٦٦ من مجموع ٦٧	
قنابل مدفوعة بالصواريخ	تم تسليم ٧ من مجموع ١١	
المجموع	تم تسليم ١١١ قطعة من مجموع ١٢٧ قطعة أي تم استرداد ٨٣,٤٦ في المائة من الأسلحة	٥ ٣,٩٣ في المائة

الأسلحة الخفيفة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ٢٩ أيلول/ سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
أسلحة يدوية لمسدسات آلية متنوعة	تم تسليم ١٥ من مجموع ١١١	٤
مسدسات رشاشة	تم تسليم ٢٩٧ من مجموع ٤٥٩	٤٦
بنادق هجوم	تم تسليم ٢٥٦ من مجموع ٥٤١	١٥
بنادق MAS ٣٦-٤٩/٥٦-M14 + بنادق قصيرة	تم تسليم ٦٥٠ من مجموع ١ ١٨١	٤٥
مدافع رشاشة خفيفة FM	تم تسليم ٥٢ من مجموع ٨٠	١
مدافع رشاشة عيار ٣٠	تم تسليم ١٥ من مجموع ١٧	٢
المجموع	تم تسليم ١ ٢٨٥ من مجموع ٢ ٣٨٩ قطعة أي تم استرداد ٥٣,٧٨ في المائة	٨٣ ٣,٤٧ في المائة

١٣ - يمكن تفسير معدل إعادة الأسلحة الخفيفة الذي ما زال ضئيلا، على النحو التالي:

(أ) هي أسلحة فردية وخفيفة، تنقل بسهولة، وربما تم نقلها إلى خارج بانغي؛

(ب) يرجح أنه تم دفن بعض هذه الأسلحة، وما فتئت عمليات التنقيب مستمرة في هذا الصدد، على أساس المعلومات التي وردت، وتتفاوت درجة نجاحها؛

(ج) هناك أسلحة أخرى، وبخاصة أسلحة يدوية (مسدسات آلية) من السهل إخفاؤها، ربما بيعت إلى أشخاص لم تحدد هويتهم بعد؛

(د) كما أن هناك أسلحة أخرى، ربما أخذت من مخازن الأسلحة التابعة للدولة، منذ حركة التمرد الثانية (أيار/ مايو ١٩٩٦) ولم تتم إعادتها قبل اندلاع حركة التمرد الثالثة؛

(هـ) وهناك عدد غير محدد من الأسلحة الخفيفة التي لم يتم العثور عليها بعد، ربما ألقاها المتمردون السابقون الفارون في حزيران/يونيه الماضي في نهر الأوبانغي أو في الغابة في أثناء المواجهات مع البعثة؛

(و) وتجدر الإشارة إلى أن بعض المتمردين السابقين، ويبلغ عددهم حوالي فصيلة (١٣٢ رجلا)، يحملون أسلحة خفيفة، ولم يعودوا مطلقا إلى ثكناتهم. وتفيد مصادر مطلعة أن عددا كبيرا منهم قد غادروا إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى بأسلحتهم.

١٤ - ومن ثم فإن عملية استعادة الأسلحة الخفيفة ما زالت بطيئة رغم الجهود المكثفة التي تبذلها هياكل نزع السلاح التي أنشئت في الأحياء ورغم التعاون النشط للعديد من المواطنين النزهاء.

١٥ - وقد تم استرداد وترتيب كمية ضخمة من الذخيرة المتنوعة يرد أدناه بيانها في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧:

نوع الذخيرة	الكمية	ملاحظات
خراطيش عيار ٥,٥٦	٦٩ ٠٨٤	+ ٤٦٨
خراطيش عيار ٧,٥ SLC	١٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ S/B	١١٧ ٣٤٧	+ ١٢ ٤٥٢
خراطيش عيار ٧,٥ X	٣٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ X S/B	١٣٥	
خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO	١٥ ٩٦٢	
خراطيش عيار ٧,٦٢ كلاشينكوف	٣٩ ٠٠٧	+ ٢٥ ١٤٥
خراطيش عيار ٧,٦٢ طويلة	١٢١ ٢٦٠	+ ٧٦٣
خراطيش عيار ٧,٦٢ توكاريف	٢ ٨١٠	+ ١ ٩١٠
خراطيش عيار ٩ ملم Para	٥ ٢٩٩	+ ١ ٨١٥
خراطيش عيار ١٢ تستخدم في مكافحة الشغب	٧١١	
خراطيش عيار ١٢,٧ ملم	٧٢٨	+ ٤٥٧
خراطيش عيار ١٤,٥ ملم	١٥ ٣٢٢	+ ١ ١٣٠
قنابل يدوية دفاعية ٣٧	١ ٨٤٧	+ ٩٧
قنابل يدوية دفاعية - الصين	٢ ٨٩٨	+ ٢٢٨
قنابل يدوية FLG AP34	١٦	+ ١٣
قذائف قنابل مدفوعة بالصواريخ ٧	١ ١٣١	+ ٦٩١
قنابل يدوية هجومية ٣٧	١ ٠٤٣	+ ٥٩
قنابل يدوية مضادة للدبابات FL LAC F4	١ ٣٠٠	+ ١٨
قنابل يدوية F4	٣١٦	
قنابل روسية	٠١	
قذائف مدافع هاون عيار ٦٠	١ ٧١٣	+ ٨
قذائف مدافع هاون عيار ٨١	٨٣٤	+ ١٦٧
قذائف مدافع هاون عيار ١٢٠	١٠٢	+ ٤٥
قذائف عيار ٧٥ غير مرتدة - الولايات المتحدة	١٦٨	+ ٢
خراطيش عيار ٧٥ ملم غير مرتدة - الصين	٢٢٣	دون التزويد بالأسلحة
خراطيش عيار ٤٠ ملم M79 الولايات المتحدة	٦ ٠٦٠	دون التزويد بالأسلحة
صمامة أمان (بالأمتار)	٢ ٣٢٥	
خراطيش اطلاق عيار ٧,٥	٧٥٥	
شاعل حراري	٦ ١٠٠	+ ٦ ١٠٠

	النتائج الواردة في التقرير الرابع	النتائج الواردة في التقرير الخامس	الزيادة
الخراطيش بأنواعها	٢٢٨ ٧٥٨	٣١٧ ١٣٨	+ ٣٨,٦٣ في المائة
المتفجرات + أجهزة الإشعال	٩ ٨٩٥	١٧ ٣٢١	+ ٧٥,٠٤ في المائة

ومن الجدير بالذكر أنه قد سُلمت كمية كبيرة من الذخائر لا تتوفر فيها شروط الصلاحية للاستعمال، وذلك على نحو غير منتظم، وكانت تدمر دائما من قبل الدوائر المختصة بالسلاح والذخيرة. وسيجري تقييم هذه الكمية فيما بعد.

توصيات مجلس الدفاع

١٦ - سيتم الاستجابة إلى عدد كبير من مطالب المتمردين السابقين من خلال التنفيذ المسؤول للتوصيات الـ ٢٨٢ التي قدمها مجلس الدفاع الوطني، الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٦ في بانغي. ولذلك فإن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي والتزاما منها بروح اتفاقات بانغي، شرعت منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧ في إنشاء لجنة مخصصة لوضع فهرس مفيد للتوصيات المذكورة ووضع جدول زمني لتنفيذها، مع تمييز ما يمكن تطبيقه في الآجال القصير والمتوسط والطويل، وبحسب حساسية المجالات التي تشملها هذه التوصيات وما يتعلق منها بالموارد المالية المتعين تعبئتها. وقامت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بالفعل بإحالة نتائج أعمال اللجنة المخصصة، التي يرأسها أحد زعماء المعارضة، هو اللواء تيموتي مالندوما، رئيس الوزراء السابق، إلى وزارة الدفاع الوطني لبحثها مختلف المستويات المتخصصة. وبما أن اللجنة ليست سوى هيئة وساطة، فمن المفروض أن تمتثل للقرارات التي ستتخذها السلطات المختصة في أفريقيا الوسطى بشأن هذا الموضوع على أن تكون مستعدة للقيام بدور الحكم عند الضرورة.

وضع رؤساء الدولة السابقين

١٧ - قدمت الحكومة مشروع قانون منقح إلى الجمعية الوطنية. وقدم المكتب الموسع التابع للجمعية الوطنية تأكيدات إلى الوفد التابع للجنة الدولية للمتابعة خلال اجتماع يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بأن هذا المشروع سيتعرض للدراسة أثناء الأسابيع الأولى من الدورة الحالية للجمعية الوطنية التي بدأت في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

وقف المراجعة البرلمانية للحسابات

١٨ - تنص اتفاقات بانغي على تعليق "التنفيذ القضائي للتقرير المنبثق عن المراجعة البرلمانية للحسابات" التي استهدفت الأشخاص المفترض أنهم ارتكبوا عمليات اختلاس الأموال العامة في ظل النظام السابق، ثم التخلي عنه، ذلك أنه كان من المفهوم أن مراجعة الحسابات تمت بطريقة "انتقائية" للغاية وأنها سببت من المشاكل أكثر مما وفرت من الحلول. واقترحت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، تمسكا منها بروح اتفاقات بانغي، أن تتخلى دولة أفريقيا الوسطى رسميا بموجب إجراء قانوني عن ملاحقة مرتكبي الجرائم التي كشفت عنها المراجعة البرلمانية للحسابات. ومن المقرر أن يتخذ هذا الإجراء في إطار الدورة الحالية للجمعية الوطنية.

المصالحة الوطنية

١٩ - تشكل كل نقطة من النقاط المعالجة أعلاه مراحل عدة على الطريق المؤدية إلى المصالحة الوطنية. كذلك، فإن هذه النقطة تتعلق بالمرحلة النهائية لهذه العملية المثيرة للحماس.

٢٠ - وتعكف اللجنة الدولية للمتابعة بالفعل، يدعمها في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التحضير لحلقات دراسية وندوات وغير ذلك من لقاءات التوعية التي ستعقد، في مرحلة أولى، على صعيد المقاطعات وتستهدف مجموعات معينة (النقابات، والمنظمات النسائية، وحركات الشباب، إلخ.) في مرحلة ثانية، على الصعيد الوطني، في شكل مؤتمر للمصالحة الوطنية كما أوصت بذلك اتفاقات بانغي. ولأجل ذلك تعمل اللجنة، بالتعاون الوثيق مع وزير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، رئيس اللجنة التقنية للتوعية التي يشرف عليها رئيس الوزراء. وفي الاجتماع الأسبوعي الأخير المعقود في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، تسنى الشروع في تقييم تكلفة كل نشاط من الأنشطة وتحديد مصادر التمويل الممكنة. وفي هذا الصدد توطد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العزم على إشراك جهات التمويل بصورة وثيقة في الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في إطار عملية المصالحة الوطنية.

٢١ - وقد أعد مؤخرا وزير المصالحة الوطنية بالاشتراك مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للمتابعة جدولا زمنيا للأنشطة المختلفة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (العيد القومي لجمهورية أفريقيا الوسطى). الأمر الذي سيتيح الاضطلاع على نحو منهجي بالعديد من الأعمال المحددة في إطار هذه المرحلة الأخيرة من العملية المستهلة منذ توقيع اتفاقات بانغي.

٢٢ - وفي إطار إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، طلبت اللجنة الدولية للمتابعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق لمساعدة العسكريين الراغبين في ترك الخدمة العسكرية على العودة إلى الحياة المدنية وقد استجاب البرنامج الإنمائي لطلبها. وبدأ البرنامج الإنمائي بعد ذلك المشروع المتعلق "بتسريح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع" مما من شأنه أن يتيح، من ناحية أولى، عودة ٠٠٠ ١ جندي للحياة المدنية في ظل ظروف لائقة، كما يتيح، من ناحية ثانية، خفض تكاليف تشغيل الجيوش وتسهيل إعادة تشكيلها. وباب المساهمة في ذلك الصندوق الذي يقدر رأسماله مبدئيا بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة مفتوح لجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية. ومن المتوخى أن يوقع على هذا المشروع رسميا يوم الإثنين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أما الأنشطة فسوف تبدأ بالفعل عقب ذلك بخمسة عشر يوما عند وصول الخبراء الدوليين.

٢٣ - ويفيد تقدير أولي بأن عدد الجنود المهتمين بذلك المشروع يبلغ ألف جندي (وربما أكثر قليلا). وقد رشح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد غوستاف فرناندو غونزالز كاسك رئيسا للمشروع. وهو أرجنتيني الجنسية له خبرة واسعة في مجال تسريح العسكريين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد تولى هذا النوع من الأنشطة في نيكاراغوا وموزامبيق وليبريا وأنغولا. ووافقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل على ذلك الترشيح.

التعاون مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية

٢٤ - انعقد اجتماع هام في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بين اللجنة الدولية للمتابعة وفريق أحزاب المعارضة الإحدى عشر، بناء على طلبه. وكانت بنود جدول أعمال هذا الاجتماع تتعلق بصفة أساسية بمختلف جوانب اتفاقات بانغي، التي لم تنفذ بعد أو التي بصدد التنفيذ، من قبيل وضع رؤساء الدول السابقين، ونزع سلاح "المتمردين السابقين والميليشيات وكافة من يحملون السلاح على نحو غير مشروع"، ووضع قانون انتخابي، إلى جانب مسائل أخرى من المسائل الجارية. وفي هذه المناسبة، أكد الفريق أنه يتطلع بحزم لتنفيذ اتفاقات بانغي تنفيذا كاملا، كما أعرب عن تأييده للجنة الدولية للمتابعة فيما تبذله من جهود الوساطة.

٢٥ - واجتمع الفريق مرة أخرى باللجنة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وذلك بشأن بعض نقاط كان أهمها: القانوني الانتخابي الجديد، ومستقبل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في حالة الانسحاب المحتمل للعناصر الفرنسية للمساعدة التنفيذية، والمشكلة الاجتماعية.

٢٦ - وكان ثمة خلاف بشأن القانون الانتخابي الجديد الذي وضعته مؤخرا لجنة وطنية تضـم، من بين ما تضم، كافة الاتجاهات السياسية، وذلك فيما يتعلق برئاسة لجنة الانتخابات الوطنية. وقد طالب الفريق بتحكيم اللجنة الدولية للمتابعة في هذا الشأن، وسوف يتضمن التقرير القادم نتائج الخطوات التي ستكون اللجنة قد اتخذتها بشأن مختلف أطراف هذا الخلاف.

٢٧ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الصعيد الدولي أيضا، تتحدث الصحف كثيرا في هذه الأيام عن قرب انسحاب العناصر الفرنسية للمساعدة التنفيذية، أو القوات الفرنسية بعبارة أخرى، من بوار وبانغي. وهذه المعلومات موضوع تعليقات مكثفة في الوقت الراهن في جميع الأوساط السياسية بعاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، ولدى فريق أحزاب المعارضة أيضا. ومن رأي الكثيرين في هذا البلد أن انسحاب القوات الفرنسية الموجودة في بانغي يعني بالفعل وقف الدعم السوقي الذي تقدمه فرنسا لبعثة البلدان الأفريقية منذ وصول هذه البعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وهم يطالبون اللجنة الدولية للمتابعة باستخدام مركزها من أجل حل هذه المشكلة على نحو مرض. وتشعر الطبقة السياسية بتخوف شديد إزاء ما قد تشهده، دون أن تحرك ساكنا، من سرعة رحيل البعثة عند توقف الدعم.

٢٨ - ورغم صدور بيان من قبل المتحدث باسم رئاسة الجمهورية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بهدف طمأنة الرأي العام الوطني، فإن هذا الأمر كان بالغ الأهمية إلى حد قيام الجمعية الوطنية باستجواب حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية، في جلستها المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد تضمن الانطباع الذي ظهر في المناقشات المثيرة التي دارت بالجمعية الوطنية أن الطبقة السياسية بجمهورية أفريقيا الوسطى لا ترى أن ثمة ما يدعو الرئيس بوتاسي إلى مطالبة القوات الفرنسية بالانسحاب العاجل. وقد أتاحت الجهود الدبلوماسية التي اضطلع بها أثناء هذا الاستجواب بداية تسوية المشكلة، فمن الواضح

فيما يبدو أن البعثة لن تحرم من الدعم السوقي الفرنسي، في جميع الأحوال. ومن الجدير بالتنويه، أنه قد تحقق توافق في الآراء بين الأغلبية والمعارضة في هذا الشأن.

٢٩ - وفي نفس الاجتماع الذي عقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لفت فريق أحزاب المعارضة انتباه اللجنة الدولية للمتابعة إلى المشكلة الاجتماعية. وتتمثل مخاوف الفريق، في الواقع، في أن حركة الاضراب التي بدأت في التعليم العام منذ الأسبوع الأخير ستتخذ طابعا انتشاريا وتصل إلى القطاعات الأخرى، حيث لم يقدم أي حل لمشكلة تأخر سداد الرواتب في القطاع العام، وهي مشكلة ليست بالهينة.

٣٠ - وطـُلب إلى اللجنة الدولية وإلى البعثة أيضا أن تشاركا اعتبارا من ٥ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار لجنة خاصة، في البحث عن حل سليم ومناسب لموضوع نقل مدرسة أولاد الجنود إلى موقع ملائم، بهدف تسوية تلك المشكلة الحساسة المتعلقة بهذه الطائفة من شباب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يتوخى منهم أن يشكلوا مستقبلا القوات المسلحة بالجمهورية. ومن الجدير بالذكر أن جزءا من أبناء الجنود قد انضم إلى صفوف المتمردين. وقد هدمت في الواقع المدرسة التي كانت تضم أبناء الجنود أثناء حركات التحرر، مما جعلهم منذ ذلك الوقت عرضة للجنوحية. وقد بلغ الأمر أن تقارير الشرطة قد أكدت أن بعض هؤلاء قد انخرطوا في سلك قطاع الطرق، ممن كان لهم الأمر والنهي في مدينة بانغي منذ وقت قصير.

الدعم السوقي والتقني المقدم إلى اللجنة الدولية للمتابعة

٣١ - وعلى النحو الوارد في الفقرة ٣٥ من التقرير الرابع (S/1997/759، المرفق)، كان من المتوقع في أول الأمر أن يتوقف العمل في المشروع CAF/97/001 الذي يقدم بموجبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه السوقي والتقني في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من جراء نفاد الموارد. ولكن الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي قد أبلغ اللجنة الدولية للمتابعة منذ وقت قليل أنه قد خـُصصت موارد إضافية (١٣٠ ٠٠٠ دولار) من جانب شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، وأن البرنامج الإنمائي قد قرر بالتالي أن يبقي على دعمه السوقي والتقني للجنة بهدف تمكينها من الاضطلاع بمهمتها حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٣٢ - وترحب اللجنة الدولية بقرار البرنامج الإنمائي هذا الذي سيتيح لها على هذا النحو أن تبدأ وتواصل أنشطتها في المرحلة الجديدة لتطبيق خطة عملها:

- الإشراف السياسي على عمليات نزع السلاح في بانغي، ثم في داخل البلد؛
- دراسة وضع رؤساء الدولة السابقين؛
- التخلي عن التنفيذ القضائي للتقرير المنبثق عن المراجعة البرلمانية للحسابات؛

- تنسيق الأنشطة المتصلة بتنظيم مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي يزمع عقدها في إطار المصالحة الوطنية؛

- التحكيم في المشاكل التي قد تنشأ في سياق تنفيذ المشروع المتصل بـ "تسريح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع"

ومن الواضح أنه في حالة استمرار أنشطة اللجنة الدولية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، كما تشير إلى ذلك كافة الاحتمالات، فإنه سيتعين توفير مساهمة مالية إضافية من أجلها.

٣٣ - وكما هو وراد في الفقرة ٤ من هذا التقرير، أدى القيام، على نحو منهجي ومن منطلق المتابعة، بتنفيذ اتفاقات بانغي إلى اضطلاع اللجنة الدولية بوضع ما يشبه خطة للعمل، وسوف يجري تنفيذ هذه الخطة وفقا لجدول زمني كان من المقدر له في البداية أن ينتهي في شهر حزيران/يونيه. وقد وقعت حوادث مختلفة، ولا سيما في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ وفي الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ وكذلك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، حيث أدت هذه الحوادث بشكل كبير إلى إعاقة أعمال الوساطة إزاء ما ترتب عليها من جو مفعم بسوء الظن والاشتباه، ومن المطلوب من اللجنة الدولية للمتابعة أن تتولى هذا الأمر على الصعيد السياسي مع التزام بعثة البلدان الأفريقية بمراقبة الموقف من الناحية الأمنية. وكانت حالة الأمور هذه بمثابة السبب الرئيسي فيما قد يلاحظ اليوم من تأخر في تنفيذ سائر نقاط جدول العمل التي تهدف بكاملها إلى دعم السلام الذي تحقق وترسيخ الديمقراطية بهذا البلد. وقد أحرز تقدم لا مجال لإنكاره فيما يتصل بتنفيذ اتفاقات بانغي، ولكن ما زال هناك ما ينبغي الاضطلاع به من أجل تطبيق كافة الشروط الرئيسية لتلك الاتفاقات.

٣٤ - ولا شك أن غالبية الأسلحة التي خرجت من مخازن الأسلحة التابعة للدولة أثناء حركة التمرد الثالثة قد استعيدت، اليوم، ولكن ثمة تشككات ما زالت باقية فيما يتصل بوجود أسلحة حربية أخرى سبق استيرادها على نحو غير مشروع من جانب الأحزاب السياسية في أفريقيا الوسطى. وبوسع اللجنة الدولية للمتابعة، التي تعد الهيئة الوحيدة التي تحتفظ بالحيدة وعدم الانحياز، أن تتوصل إلى تهدئة الأحوال من أجل التمهيد لشن حملات انتخابية وإجراء الانتخابات في جو سلمي.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الوضع متوترا على الصعيد الاجتماعي: فطلبة جامعة بانغوي يقومون بالاضراب على نحو متقطع نظرا لتأخر الدولة لمدة ستة أشهر في تقديم ما يتوقعونه من منح دراسية. وكان من المفترض أن تفتح المدارس والجامعات أبوابها يوم الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن هذا لم يحدث حتى الآن لأن المدرسين يطالبون بسداد رواتبهم المتأخرة قبل بداية العمل. والاتحادات النقابية تهدد باستئناف الاضراب "إذا لم يتم شيء فيما يتعلق بسداد ستة أشهر من المرتبات المتأخرة"، وهذه المرتبات لم تدفع منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٣٦ - وهذا يعني أنه في حالة تحقيق نتائج مشجعة في أعقاب جهود الوساطة، على الصعد السياسية والعسكرية والأمنية، فإن الأحوال الاجتماعية ما زالت على النقيض من هذا بعيدة عن الاستقرار، وثمة احتمال لعودة الأمور إلى نقطة البداية. ولا يجوز أن يغيب عن البال مبعث هذه الأزمة، فهي قد تفجرت في نيسان/أبريل ١٩٩٦ في إطار مطالبات حرفية محضة. والبقية معروفة للجميع.

٣٧ - وتحليل الحالة، على صعيدي اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية، يشابه ما يراه سكان بانغوي، بصفة عامة، وما تراه الطبقة السياسية (بشتى اتجاهاتها) بصفة خاصة. وواقع الأمر أن الكافة مجمعون على المطالبة في هذا المقام بالإبقاء على وجود اللجنة والبعثة لفترة جديدة تمتد ثلاثة أشهر اعتبارا من الموعد النهائي الذي حدده مجلس أمن الأمم المتحدة في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧). ومن الجدير بالذكر أن هذا أيضا هو مطلب السلطات المركزية بجمهورية أفريقيا الوسطى، أي رئيس الجمهورية وحكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية.

٣٨ - واللجنة الدولية للمتابعة ملتزمة دائما بالقيام، بأسلوب محايد وغير منحاز، بتقديم كافة المعلومات وجميع الإيضاحات التي قد تـُطلب من قبل مجلس الأمن أو الأمانة العامة للأمم المتحدة.

نشر القوة

٣٩ - وتوفر البعثة المنتشرة في جميع أنحاء مدينة بانغي الأمن لكافة أحياء عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق ٢٠ مركزا للرصد وتسيير دوريات كل ليلة في كل من الدوائر الثماني التي تتألف منها المدينة. وقد اتسعت أنشطة بعثة البلدان الأفريقية بموافقة الأطراف المعنية لتشمل عمليات حفظ الأمن في مختلف الأحياء. وتشترك البعثة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ وعلى أساس توافق الآراء، في دوريات مشتركة للأمن، تضمن ما يقارب ١٢٠ فردا من البعثة ومن قوات الأمن والدفاع لجمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في جميع دوائر مدينة بانغي. وبالإضافة إلى دوريات الأمن التي أعادت السلام والطمأنينة إلى بانغي، فإن البعثة هي القوة الوحيدة التي تستدعى في جميع الدوائر للتدخل لصالح السكان.

٤٠ - ورغم عودة السلام، فلا تزال البعثة تتولى، في الواقع، إقرار الأمن وحراسة قوافل الإمداد بالنفط وهو منتج استراتيجي بهدف تموين جميع محطات شركة بتروكا (PETROCA) وهي الشركة الوطنية لتوزيع المنتجات النفطية من مركز التخزين في كولونغو الواقع في منطقة كانت تخضع لسيطرة المتمردين السابقين.

٤١ - ومن الجدير بالإشارة أن معدلات الإجرام مستمرة في الانخفاض في مدينة بانغي وضواحيها. وتجري السيطرة على الوضع الأمني على نحو أفضل بكثير من جراء نشر بعثة البلدان الأفريقية. وتزداد علامات

زوال التوتر والانفراج في حين أخذت بانغي تستعيد أكثر فأكثر طابع المدينة الهادئة. وتعود الأنشطة الاقتصادية والثقافية والرياضية والاجتماعات الدولية إلى نسقها العادي بصورة مرضية.

الدعم السوقي المقدم للبعثة

٤٢ - وتحصل البعثة على دعم سوقي من الدول المشاركة ومن فرنسا ومن منظمة الوحدة الأفريقية ومن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى كما سبق الذكر في التقارير السابقة.

استنتاجات

٤٣ - تعتبر التجربة التي يجري خوضها حاليا مع أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى فريدة من نوعها كلية وتبقى مثيرة للحماس، لا سيما أنها غير مسبوقة بأي واحدة أخرى من نوعها.

٤٤ - ومما يدعو إلى الارتياح الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أبدى تفهما جيدا وقرر مواصلة الدعم السوقي والتقني الذي يقدمه إلى اللجنة بغية تمكينها من متابعة مهامها. وتشيد اللجنة بالبرنامج الإنمائي لما أبداه من استعداد تكون هذه التجربة بدونه وهما لا غير.

٤٥ - ويوصى بقوة بتمديد ولاية بعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي لفترة جديدة تمتد شهرين اعتبارا من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وهو موعد نفاد فترة الولاية الحالية التي ووفق عليها من جانب مجلس الأمن، حتى تتمكن اللجنة من مواصلة كفالة الأمن وتدعيم السلام إلى حين حلول موعد الانتخابات المقبلة التي ستجري في عام ١٩٩٨. ومن المستصوب أن ينظر من الآن في إمكانية تعديل حجم البعثة وتحويل مهمتها إلى وجهة جديدة بوصفها قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة.

٤٦ - وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه بسبب ضعف الإمكانيات الخاصة للبلدان الأفريقية، فإنه لا يزال من الضروري الحصول على دعم سوقي من المجتمع الدولي، على غرار ما تقدمه فرنسا إلى البعثة ويبقى مفتوحا لمساهمة جميع الدول الأخرى. وتشعر اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة بالاغتباط للتفهم الذي أبداه مجلس الأمن بهذا الشأن في ختام نظره في التقارير السابقة. وتأملان في أن يؤتي النداء الذي وجهه رئيس مجلس الأمن للمجتمع الدولي ثماره.

٤٧ - ومما يدعو إلى التقدير عودة الحياة الطبيعية، أو ما يشبه ذلك، إلى مدينة بانغي وإلى باقي البلد؛ ولكن ثمة مشكلة كبيرة ما زالت قائمة، وهذه المشكلة تسيء إلى حد ما للنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن، وهي مشكلة عدم سداد متأخرات المرتبات والمعاشات التقاعدية والمنح الدراسية، مما يرهق الجو الاجتماعي. ومن الواجب أن يعترف بأن الحكومة تتمكن بصفة عامة من القيام منذ وقت قصير بسداد راتب

شهر واحد على أساس شهري، ولكنها لا تستطيع حتى اليوم أن تسوي تلك المشكلة الكؤود المتعلقة بالمتأخرات.

٤٨ - وكافة الشواهد تدل في هذا المقام على أن من المتعذر جدا على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقوم في ظل الظروف الراهنة، وفي وقت واحد، بالوفاء بارتباطاتها الداخلية (سداد الرواتب والمعاشات والمنح) والوفاء أيضا بالتزاماتها الخارجية ولا سيما المتأخرات المستحقة للبنك الدولي وصندوق النقل الدولي. والاضطلاع بمساعدة خاصة وموقوتة من قِبَل هذا البلد أو ذاك بهدف إزالة هذه المتأخرات، التي قد تربو على ٦ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (أكثر من ١٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يعد بمثابة جرعة لإطالة حياة خزانة جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا سيؤثر بشكل إيجابي على السلام في الجمهورية. ومن الواجب أن يضطلع اليوم بجهد إضافي لتقويم مختلف إدارات الضرائب عن طريق الأخذ بآلية رقابية تتسم بمزيد من الحزم. ومن شأن توفير مساعدة تقنية أجنبية أن يعين بكفاءة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتصل بتحسين حالتها تحسينا كبيرا في هذا المجال.

٤٩ - ومن المؤكد أن بانغي قد دخلت مرحلة جديدة، وهي مرحلة عودة الثقة من جديد على نحو تدريجي واستئناف الأنشطة في شتى الميادين، مما يدل على عودة السلام. ومن الواجب اليوم أن يؤازر هذا السلام من خلال مراعاة مجموعة الاقتراحات الواردة في هذا التقرير باعتبارها نتائج تم التوصل إليها. واللجنة الدولية للمتابعة لن تدخر وسعا، من ناحيتها، كيما تشجع كافة الأطراف المشاركة في أزمة أفريقيا الوسطى على العمل على تطبيق اتفاقات بانغي تطبيقا فعليا، مما سبق وروده في ولايتها، ومما أشار إليه أيضا مجلس الأمن على نحو منتظم.

٥٠ - ومن المطلوب من مجلس الأمن، لأسباب عملية، أن يتفضل بالإذن للجنة الدولية للمتابعة أن تقدم تقاريرها الدورية كل ثلاثين يوما اعتبارا من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.
